الجزء الرابع المجلد الرابع والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

ذو الحجة ١٤٠٣ هـ
تشرين الأول ١٩٨٣ م

ضبط عين المضارع الثلاثي

الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري
(عضو المجمع)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن من الأمور التي كثر فيها الجدال بين أهل العربية قضية ضبط عين الفعل المضارع الثلاثي . ومثلما يكثر فيها الجدال يكثر فيها احتمال الغلط والسهو ، ويشعر حتى المتخصصون المتقنون أنّ عليهم أن يتحرّوا فيها جانب الحذر والتحفظ لئلا يقع في نطقهم ما تنبو عنه الأسماع ولا تتقبله الأذواق . وإني لأذكر أنّا كنّا نستمع في ضيق وفي بَرَم إلى أحد من جلسنا منه مجلس الطلب وهو يلفظ مضارع (طلب) بكسر اللام فيقول يطلِب ، والمسموع المألوف ضم اللام كما تقرأ الآية الكريمة (. . . يغشي الليلَ النهارَ يطلُبه حثيثاً) [1] .

على أن لهذه المسألة قواعد يتفق أهل العربية على الجزء الأكبر منها . فهم جميعاً يقررون أن للفعل الثلاثي ستة أبواب : يكون الماضي في الباب الأول والثاني والثالث بفتح العين (فَعَل) . وفي المضارع بضمها في الأول (يفعُل) وبكسرها في الثاني (يفعِل) وبفتحها في الثالث (يفعَل) .

---

(١) الأعراف الآية ٥٤ .

أما الباب الرابع فإن ماضيَه بكسر العين (فَعِل) ومضارعه بفتحها (يفعَل) ، والخامس بضم العين في الماضي والمضارع (فَعُل يفعُل) . والسادس بكسر العين في الماضي والمضارع (فَعِل يفعِل) ، وأفعاله بضعة عشر فعلاً أغلبها يأتي من الباب الرابع أيضاً .

ومما ينبغي أن يراعى في هذه المسألة أن الأبواب الثلاثة : الأوّل والثاني والثالث : نصر ينصُر وضرب يضرِب وفتح يفتَح تكون للأفعال التي يتضح فيها معنى الحدث ويقوى ويغلب .

أما البابان الخامس والرابع : كَرُم يكرُم وفرِح يفرَح فإن معنى الحدث فيهما أقل وضوحاً ، بل إن الباب الخامس يكاد يكون خالصاً لمعنى الوصف أي اتصاف الفاعل بالفعل .

أما الباب الرابع فإنه يرد للوصف كثيراً ، وقد يرد لغير الوصف نحو عَلِم يعلَم وسَلِم يسلَم .

من أجل ذلك استقر في حكم علماء العربية أمر هذين البابين فليس في ضبط عين المضارع منهما خلاف ، فهو في الباب الرابع مفتوح (فَرِح يفرَح) وفي الباب الخامس مضموم (كَرُم يكرُم) .

أما الأبواب الثلاثة الأول فإنّ في حركة العين من مضارعها كلاماً بل تفصيلا لم يخل من خلاف . ولقد أوجز ذلك الفيومي في المصباح المنير فقال :

« الثلاثي إن كان على فَعَل بفتح العين فالمضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك نحو يقعد ويقتل ويرجع ويضرب . وقد فتحوا كثيراً مما هو حلقي اللام نحو يسعى ويمنع . وفتحوا مما هو حلقي الفاء يأبى وما ذكر معه في بابه .

وإن لم يُسمع في المضارع بناءٌ فإن شئت ضممت وإن شئت كسرت ، إلا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف وإلحاقاً بالأغلب » [٢] .

وممن ذهب هذا المذهب ابن القطاع في كتاب الأفعال . قال : « والثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب فَعَل وفَعُل وفَعِل . فما كان على فَعَل من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة يَضرب ويدخُل . فإذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار إذا شئت قلت يفعِل أو يفعُل ، هذا قول أبي زيد إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يفعَل إلا أفعالاً يسيرة » . [٣]

ومن هذا ومما سيأتي بعدُ من كلام علماء العربية يتبين أن المشكلة تكاد تنحصر في ضبط عين المضارع من البابين الأول والثاني ، أو بعبارة أخرى من الأفعال التي ماضيها فَعَل بفتح العين ، ولا سيما ما لم تكن عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق .

ولقد فصّل ابن الحاجب المسألة بعض تفصيل فجاء على ذكر ما مرّ من استواء الضم والكسر في مضارع فَعَل إن لم يُسمع أحدهما ، ولكنه زاد على ذلك ما نقل عن بعضهم أن القياس الكسر ، وزعم أنه أكثر وأنه أيضاً أخف من الضم . إنه يقول :

« قياس مضارع فَعَل المفتوحِ عينه إما الضم أو الكسر . وتعدّى بعض النحاة — وهو أبو زيد — هذا فقال كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحـــدهما في عادة الفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله ، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معاً ،

---

(٢) المصباح المنير ص ١٠٦٤ .

(٣) كتاب الأفعال ج١ ص ٧ — ٨ .

وليس على المستعمل شيء . وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنه أكثر وأيضاً هو أخف من الضم . » [٤] أ . هـ .

فأما كثرة الفتح في الباب الثالث فَعَل يفعَل ، فلأن حروف الحلق ثقيلة ، فجنبوها – إن كانت هي عين الفعل – أو جنبوا ما يجاورها – وإن كانت هي لام الفعل – الحركة الثقيلة الضمة أو الكسرة ، واختاروا لها الفتحة أخف الحركات . يقول شارح الشافية : « والفتحة مع حرف الحلق للخفة لأن حروف الحلق ثقيلة .

ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق فيتعسر النطق بها فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف فتعدل خِفّتُها ثِقَلَها ، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيّزها » [٥] . أ . هـ .

وابن يعيش يزيد على ما مرّ ذكره أنه إذا عرف أن الماضي فَعَل بفتح العين ولم يعرف المضارع أي لم يسمع ويشتهر فالوجه الكسر في وسطه ، لأنه الأكثر والأخف [٦] .

ونقل ابن يعيش عن بعض النحاة أن الكسر والضم سواء في مالا يعرف. وهذا موافق لما سبق أن قال به غيره . ولكن الذي انفرد به ابن يعيش في هذه المسألة أنه وصلها متعدي الفعل وازومه فنقل أنه قيل : « إن الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو يضرب وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو سكت يسكُت ، وقعد يقعُد » [٧] . ولقـد زعم أن ذلك

---

(٤) شرح الشافية ج ١ ص ١١٧ – ١١٨ .
(٥) شرح الشافية ج ١ ص ١١٨ – ١١٩ .
(٦) شرح المفصل ج ٧ ص ١٥٢ .
(٧) شرح المفصل ج ٧ ص ١٥٣ .

مقتضى القياس ، على أن القياس هنا غير ملحوظ ولا متصوّر ، فمقتضاه ساقط غير معوّل عليه .

إلا أنه يقرر في نهاية كلامه حقيقة قائمة على سند صحيح فيقول : وربما تعاقبا – الضم والكسر – على الفعل الواحد نحو عَرَش يعرِش ويعرُش وعكَف يعكُف ويعكِف . وقد قرئ بهما [٨] . ذلك قوله تعالى : (وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون) (٩) . وقوله تعالى (وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم) الآية [٩] .

ونعود إلى دعوى ابن يعيش أو دعوى من نقل عنهم أن الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو يضرب وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو سكت يسكت وقعد يقعد ، وقوله « إن هذا مقتضى القياس » .

إن الذي يلاحظ في أفعال الأبواب الثلاثة أنها مما يتضح ويقوى فيه معنى الحدث ، أما التعدي واللزوم فأمر ينبغي أن ينظر فيه نظرة تتجاوز الظاهر في نصب المفعول به أو عدم نصبه . ذلك أن حقيقة اللزوم في الفعل إنما هي لزوم الفعل فاعله فلا يتعداه الى مفعول يباشره فينصب أو يصل إليه بواسطة وهي حروف الجر . وذلك لا يصدق إلا في الأفعال الدالة على معنى الوصف كأفعال الباب الخامس (كرُم يكرُم) وأغلب أفعال الباب الرابع .

وإذن فان مناط الأمر ومداره على قوة معنى الحدث واتضاحه في الفعل ، فان الأفعال التي تصل إلى مفاعيلها بحرف الجر متعدية بالحرف وليست بلازمة كدخل في الدار ونزل إلى المدينة ونحو ذلك .

---

(٨) النحل (٦٨) ، الأعراف ١٣٧ .
(٩) الأعراف الآيتان ١٣٧ ، ١٣٨ .

ثم إن دعوى أن الكسر أكثر وأنه الأصل في مضارع المتعدي ، وأنه الأخف الذي يصار إليه إن لم يشتهر بالضم سماعاً ، إن هذه الدعوى تقتضي شيئاً من التأمل ، ذلك أن لخفة الحرف الواقــع عيناً للفعل وثقله دخلا في حركته فتحاً أو ضماً أو كسراً . وإن في كلامهم على الباب الثالث الذي وسطه أو آخره حرف حلق وأنه يفتح ليوازن الثقل في حروف الحلق ما يدل على الاعتداد بذلك والاحتكام إليه .

إنهم يقولون إن الضمة هي اثقل الحركات ، والكسرة أخف منها ، وإذن فينبغي من الوجهة النظرية الصرف أن تكون الأفعال الثلاثية المكسورة العين أكثرها عدداً لخفة الكسرة وأن تكون المضمومة العين أقل عدداً لثقل الضمة .وهذا أمر يقطــع بصحته أو عدم صحته الإحصاء والاستقصاء . ولكن الذي نلاحظه على العموم أن ضم عين الفعل الثلاثي يرد في بابين من أبواب الفعل الثلاثي المجرد ، وهما الباب الأول نصر ينصرُ والباب الخامس كرُم يكرُم وكبُر يكبُر .

أما مكسور العين في المضارع فلا يرد على وجه الاستقلال إلا في الباب الثاني ضرب يضرِب . أما الباب السادس حَسِب يَحسِب فأفعال معدودة يأتي أكثرها من الباب الرابع أيضاً مفتوح العين في المضارع .

ثم إن الفعل الثلاثي المضعّف يكون فيه المتعدي بنفسه مضموم الوسط نحو مدّه يَمُدّه والمتعدي بالحرف مكسور الوسط نحو حَنّ إليه يَحِنّ. هذا هو الغالب على أن ثمة بضعة أفعال تتعدى بالحرف جاء وسطها في المضارع نحو شحّ يشِحّ ويشُحّ ونمّ يَنِمّ ويَنُمّ . وهذا الضرب من الأفعال يتعاقب فيه الضم والكسر . وإذن فهذا لا يقدح في الظاهرة العامة الغالبة وهي أن ضم الوسط في المضعّف الذي ينصب المفعول متعدياً بنفسه هو الأعم الأغلب وأن الكسر في المتعدي بالحرف هو كذلك الأشيع الأشهر .

وأما ثقل الضمّ وخفة الكسر فأمر لا يصح التسليم به على إطلاقه ، كما أن الاستكثار من الكسر لخفته ،ولو سلمنا بها ، غير قائم عليه الدليل في الاستعمال .لأن الضم وهو علامة الرفع في الاعراب أكثر وأسير فهو يكون في الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر وما هو بمنزلتها وما يكون من توابعها . والكسر علامة الجر وهو يكون في المضاف إليه والمجرور بالحرف وتوابعهما . ولثقل الكسر في أسماء بأعيانها يعدل عنه إلى الفتح في باب الممنوع من الصرف .

ثم إن الرفع وعلامته الضمة يكون في الفعل المعرب ،ولا يدخله الكسر لأنه ثقيل لا يتحماه الفعل ولا يتحمل معناه .

من أجل ذلك كله يتّجه القول بأن ضم عين الفعل الثلاثي في المضارع صحيحه ومضعّفه لعله هو الأكثر سواء في ذلك المتعدي بنفسه الذي ينصب المفعول به والمتعدي بحرف الجر . ذلك في ما لم يسمع فيه ولم يشتهر الضم أو الكسر فان سمع فالحكم للمسموع . والله أعلم .

★ ★ ★